

# القائمة والمثقفون والمرأة والأقباط

## د. نبيل لوقا بباوى

أستاذ القانون الجنائي

**ناقص** مجلس الشورى تقارير الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي... وفي مجال الإصلاح السياسي الخاص بنظام الانتخابات عرض التقرير نوعين من الانتخابات لأعضاء مجلسي الشعب والشورى والمحليات.. النوع الأول الانتخابات الفردية التي تجرى الآن، وهذه الانتخابات لا تناسب الشعب المصري وبها من الأضرار أكثر من النفع، لأن الانتخابات الفردية في الواقع الحياتي تفرز ظواهر سلبية تسيء إلى الاستقرار والأمن، وأولى هذه الظواهر ظاهرة البلطجة، فالكل يستخدم البلطجة للتنكيل بالمنافس الآخر وفي الانتخابات الفردية يؤجر البلطجة أنفسهم لمن يدفع أكثر، وتصبح للبلطجة قيمة يعتمد عليها بعض المرشحين ولا أقول كلهم.. وظاهرة أخرى في الانتخابات الفردية هي ظاهرة رأس المال والصرف ببذخ شديد يصل في بعض الدوائر في الواقع الحياتي إلى صرف عشرة ملايين جنيه، وهذا النوع من الانتخابات وهي الانتخابات الفردية لا تستطيع المرأة فيها أن تخوض الانتخابات لأنها لا تستطيع الاستعانة بالبلطجة كوسيلة مؤثرة في الانتخابات، وكذلك ليس لديها الملايين التي تصرفها في الانتخابات، وأيضا الوضع بالنسبة للمثقفين والفكرين والأقباط، وكان النوع الثاني الذي عرضه تقرير الإصلاح السياسي داخل مجلس الشورى هو الانتخابات بالقائمة، بحيث تستطيع كل الأحزاب تكوين قوائم لها والدخول بقائمتها للانتخابات وتنتج القوائم حسب الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة، وهذا النوع من الانتخابات يصلح لتمثيل المثقفين والمرأة والأقباط لأن الأحزاب المختلفة على الساحة سوف تضع في قوائمها أبرز المرشحين الذين لهم ثقل انتخابي في الدائرة وتضع في القائمة من يصلحون من عناصر المرأة والمثقفين والأقباط الذين لهم وجود فعلي في الدائرة وعلى اتصال دائم بالجمهير ويصلحون لتمثيل الجماهير في هذه الدائرة، وحيث إن الدستور المصري ينص في المادة الخامسة منه على أن يقوم النظام الحزبي على التعددية الحزبية ومن خلال التعددية الحزبية في مصر تقدم القوائم الحزبية لكي تتنافس من خلال برامج الأحزاب المختلفة، وبذلك يحقق نظام الانتخابات بالقوائم أكبر فائدة للحياة السياسية في مصر فهو يفرز نتائج عملية وديمقراطية من خلال تمثيل جميع الأحزاب داخل البرلمان المصري، وهذا النظام يعطي الفرصة لكل الأحزاب لتمثيل المرأة التي تشكل ٥٤% من تعداد السكان وتمثيلها ضمنيل داخل البرلمان المصري، وسوف تكون هناك مشكلة دستورية في نظام القوائم وهي مشكلة تمثيل المستقلين بعيدا عن القوائم الحزبية، وعلى حد علمي فإن النظام الألماني في القوائم الحزبية يسد ثغرة تمثيل المستقلين، ولذلك أقترح اقتراحا محددا وهو تشكيل لجنة من الحكمة الدستورية العليا من المستشارين الحكماء والخضرمين وذلك لوضع نظام للقوائم النسبية بحيث لا يطعن فيه بعدم دستوريته، ومما هو جدير بالذكر أن الغالبية العظمى من أعضاء مجلس الشورى في أثناء مناقشة النظام الانتخابي القبل في مصر كانوا منحازين لنظام القائمة النسبية.

